نظرة عامة

عكست التطورات المالية في الدول العربية خلال عام 2016 ما شهدته أسواق النفط العالمية من مستويات منخفضة للأسعار وحالة من عدم اليقين حول الآفاق المستقبلية. فقد انخفضت الإيرادات البترولية في الدول العربية النفطية، وزادت الضغوطات على الموازنات العامة والوضع المالي. بالمقابل، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تعزيز حيز السياسة المالية في الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، بما مكنها من مراجعة أنظمة دعم المشتقات النفطية وتخفيض الإنفاق وتقليص الضغوط على الموازنات العامة، رغم مواجهة هذه الدول لجملة من التحديات[1].

عملت الدول العربية النفطية، في إطار جهودها لتنويع اقتصاداتها، على تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط من خلال زيادة حصيلة الإيرادات غير النفطية، بهدف رفع مرونة الموازنة العامة وتعزيز قدرتها في التصدي للصدمات المترتبة عن انخفاض أسعار النفط. وواصلت الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة جهودها في الإصلاح المالي بهدف توسيع القواعد الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي، مما انعكس على حصيلة الإيرادات المالية خلال عام 2016.

في جانب النفقات، عملت الدول العربية على رفع كفاءة النفقات العامة وترشيدها مع تعزيز الإنفاق الرأسمالي والنفقات الاجتماعية، بما يدعم القدرات الإنتاجية والتنمية البشرية ويُسرّع من وتيرة النمو ويُقلّص مستويات الفقر. وأضحت جهود ضبط وترشيد الإنفاق العام ضمن السياسات الهامة التي تبنتها الدول العربية النفطية للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، كما اكتسبت هذه الجهود أهميةً إضافيةً في الدول العربية الأخرى التي تواجه محدودية في الحيز المالي المتاح لديها بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات التنمية وتعزيز الإنفاق على البنية الأساسية.

من جهة أخرى، تأثرت أوضاع المالية العامة في عدد من الدول العربية بتبعات الاوضاع الداخلية التي شهدتها هذه الدول، التي كان لها انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بما أدى إلى تقليص القواعد الضريبية والإيرادات المالية، كما أن استمرار تلك الظروف تضمَّن تكاليف اقتصادية ومالية مرتفعة أدت إلى خلق ضغوطات على الموازنات العامة.

على ضوء ما تقدم، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 17.9 في المائة ليصل إلى حوالي 569.7 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل حوالي 24.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. كما انخفض إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 11.4 في المائة ليصل إلى حوالي 804.2 مليار دولار في عام 2016، ما نسبته 34.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لهذه التطورات، استمرت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية في تسجيل عجز بلغ حوالي 234.5 مليار دولار في عام 2016، ما نسبته 10.0 في المائة من الناتج المحلي

[1] تتضمن الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والغاز الطبيعي وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

الإجمالي لمجموعة الدول العربية، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 213.9 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنحو 7.5 في المائة ليصل إلى حوالي 678.4 مليار دولار في عام 2016، مقارنة بحوالي 631.3 مليار دولار في عام 2015. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 67.4 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 58.8 في المائة في عام 2015.

الإيرادات العامة والمنح

سجل **إجمالي الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 17.9 في المائة ليصل إلى نحو 569.7 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 693.8 مليار دولار في عام 2015. وكنتيجة لذلك تراجعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 28.5 في المائة إلى حوالي 24.3 في المائة بين عامي 2015 و2016، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
(2016 – 2015)

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	2015	2016*		2015	2016*	2015	2016*
الايرادات البترولية	370.7	259.3	**-30.1**	53.4	45.5	15.2	11.0
الايرادات الضريبية	162.8	159.9	-1.7	23.5	28.1	6.7	6.8
الايرادات غير الضريبية	54.9	90.0	64.0	7.9	15.8	2.3	3.8
الدخل من الاستثمار **	81.3	57.9	-28.8	11.7	10.2	3.3	2.5
إجمالي الايرادات العـــامة	**669.6**	**567.1**	**-15.3**	**96.5**	**99.5**	**27.5**	**24.2**
المنح	24.2	2.6	-89.1	3.5	0.5	1.0	0.1
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**693.8**	**569.7**	**-17.9**	**100.0**	**100.0**	**28.5**	**24.3**

المصدر: الملاحق (1/6) -4/6 و2/2).

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

بالنسبة **للعناصر الرئيسية للإيرادات العامة،** شهدت الإيرادات البترولية[2] للدول العربية كمجموعة انخفاضاً بنسبة 30.1 في المائة لتصل إلى حوالي 259.3 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 370.7 مليار دولار في عام 2015. كما سجلت الإيرادات الضريبية تراجعاً بنسبة 1.7 في المائة لتصل إلى حوالي 159.9 مليار دولار في عام 2016 مقابل 162.8 مليار دولار في عام 2015. سجلت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً بنسبة بلغت حوالي 64 في المائة لتصل إلى نحو 90 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بنحو 54.9 مليار دولار في عام 2015. فيما يتعلق بالدخل من الاستثمار، فقد تراجع بنسبة بلغت 28.8 في المائة ليسجل حوالي 57.9 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 81.3 مليار دولار في عام 2015.

[2] تتضمن الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

ترتب عن هذه التطورات انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 45.5 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 53.4 في المائة في عام 2015. بالمقابل، ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالي 28.1 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 23.5 في المائة في عام 2015. كذلك ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية من حوالي 7.9 في المائة إلى حوالي 15.8 في المائة، بينما تراجعت نسبة مساهمة الدخل من الاستثمار، من حوالي 11.7 في المائة إلى حوالي 10.2 في المائة بين العامين المنوه عنهما، الملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6) والشكل (1).

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2016 – 2015)

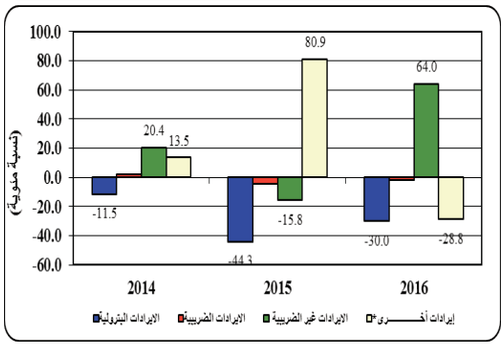

المصدر: الملاحق (1/6) – (4/6).
(*) ايرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والايرادات الرأسمالية.

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى حوالي 11 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15.2 في المائة في عام 2015. وسجلت نسبة الإيرادات الضريبية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى حوالي 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مقارنة بحوالي 6.7 في المائة في عام 2015. بلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مقارنة بنسبة بلغت 2.3 في المائة في عام 2015. أما الدخل من الاستثمار، فقد انخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 2.5 في المائة في عام 2016 مقابل 3.3 في المائة في عام 2015.

بالنسبة **للمنح الخارجية**، فقد سجلت تراجعاً كبيراً بنسبة بلغت حوالي 89.1 في المائة لتصل إلى 2.6 مليار دولار في عام 2016، بالمقارنة بحوالي 24.2 مليار دولار في عام 2015. على ضوء هذا التراجع، انخفضت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات إلى 0.5 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 3.5 في المائة في عام 2015. كذلك تراجعت نسبة المنح إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1 في المائة إلى 0.1 في المائة بين عامي 2015 و2016[3].

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى**[4]، شهدت معظم الدول العربية النفطية تراجعاً في حصيلة الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2016 مقارنة بعام 2015، بينما سجلت الدول العربية غير النفطية نمواً بنسب متباينة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح بين العامين المذكورين.

بالنسبة للدول العربية النفطية، تأثرت الموازنات العامة في هذه الدول بصورة سلبية باستمرار أسعار النفط العالمية المنخفضة خلال عام 2016، حيث تراجعت الإيرادات العامة في كل الدول العربية النفطية، هذا إلى جانب تداعيات الأوضاع الأمنية غير المواتية في عدد من الدول العربية النفطية والتي ترتب عنها تراجع في النشاط الاقتصادي وبالتالي التحصيل الضريبي.

---

(3) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2016، الأردن (حوالي 46 في المائة من إجمالي المنح)، المغرب (14.6 في المائة)، مصر (13.5 في المائة)، السودان (10 في المائة)، جيبوتي (5.6 في المائة)، موريتانيا (4.0 في المائة)، تونس (2.7 في المائة)، القُمر (2.6 في المائة)، ولبنان (1.1 في المائة).

(4) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

فقد تراجع اجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 74.9 في المائة في اليمن بين عامي 2015 و2016، وبلغت نسبة التراجع 46.7 في المائة في الكويت، و27.7 في المائة في ليبيا، و20 في المائة في قطر، و16.1 في المائة في عُمان، و10.3 في المائة في السعودية، بينما سجلت أقل من 10 في المائة في كلٍ من الإمارات، والبحرين، والجزائر، والعراق، الملحق (1/6) والشكل (2).

الشكل (2): نمو الايرادات العامة والمنح في الدول العربية* (2015 – 2016)

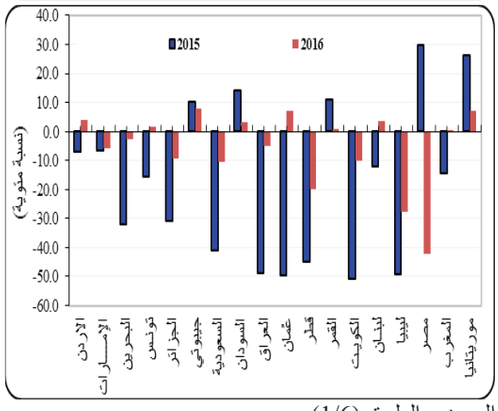

المصدر: الملحق (1/6).

(*) تم استبعاد اليمن بسبب القيمة المتطرفة لمعدل التغير.

بالنسبة للدول العربية غير النفطية، ارتفع اجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 8.0 في المائة في جيبوتي وبنسبة 7.1 في المائة في موريتانيا، وبنسب أقل من 5 في المائة في كلٍ من الأردن ولبنان والسودان وتونس والقُمر والمغرب.

تعود زيادة الإيرادات في جيبوتي بشكلٍ أساسي إلى نمو الإيرادات الضريبية، بينما في موريتانيا ساهمت الزيادة الكبيرة في المنح الخارجية، إلى جانب نمو الإيرادات الضريبية، في ارتفاع اجمالي الموارد المالية الحكومية. وفي لبنان والمغرب شهدت كل البنود الرئيسية للإيرادات (ضريبية وغير ضريبية ومنح خارجية) نمواً خلال عام 2016، مما أدى إلى زيادة اجمالي الإيرادات خلال العام المنوه عنه. بالنسبة لتونس، ساهم نمو الإيرادات الضريبية في زيادة الإيرادات الحكومية في ظل تراجع المنح الخارجية وبقاء الإيرادات غير الضريبية عند نفس مستواها. كذلك ساهم نمو الإيرادات الضريبية في زيادة اجمالي الإيرادات في الأردن والسودان، في وقت تراجعت فيه المنح الخارجية وحصيلة الإيرادات غير الضريبية. أما في القُمر، فقد أدت زيادة الإيرادات الضريبية إلى زيادة موارد الحكومة، مع تسجيل مستوى تقريباً ثابت للإيرادات غير الضريبية وموارد المنح الخارجية بين عامي 2015 و2016.

بالمقابل، سجل اجمالي الإيرادات العامة والمنح في مصر تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 42.4 في المائة. يعود ذلك إلى تراجع المنح الخارجية بصورة كبيرة، هذا إلى جانب انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية، في عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015. جديرٌ بالذكر، أن اجمالي الإيرادات العامة والمنح في مصر (مقوماً بالعملة المحلية) قد سجل ارتفاعا خلال عام 2016 في ظل زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، بينما تراجعت قيمته مقوما بالدولار ما يعكس آثار تحرير سعر صرف الجنيه المصري إزاء الدولار خلال العام المذكور (باعتبار ان التطورات المالية المتضمنة في الفصل مقومة بالدولار الأمريكي).

الإيرادات البترولية

تأثرت الإيرادات البترولية في الدول العربية بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2016، وهو اتجاه سارت عليه الأسعار منذ النصف الثاني من عام 2014، حيث تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك من 49.5 دولار للبرميل في عام 2015 إلى 40.7 دولار للبرميل في عام 2016، هذا مقابل سعر بلغ 96.2 دولار للبرميل في عام 2014 [6].

كنتيجة لذلك سجلت حصيلة الإيرادات البترولية انخفاضاً بنسبة 30.1 في المائة للدول العربية كمجموعة، أي بتراجع بلغ حوالي 111.4 مليار دولار، لتصل إلى حوالي 259.3 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 370.7 مليار دولار في عام 2015.

---

[6] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

بالنسبة للدول العربية فُرادى، تراجعت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2016 بالمقارنة بعام 2015. سجلت قطر تراجعاً بحوالي 54.3 في المائة، بينما في الجزائر والعراق وليبيا تراوحت النسبة بين 30-40 في المائة. في عُمان والسعودية بلغت نسبة التراجع حوالي 23.5 في المائة و23.2 في المائة على الترتيب. وسجلت البحرين نسبة تراجع بلغت 6.6 في المائة، والأمارات نسبة تراجع بحوالي 2.1 في المائة.

تراجعت الإيرادات البترولية بين عامي 2015 و2016 كذلك في معظم الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، منها اليمن ومصر والسودان، حيث تراجعت حصيلة الإيرادات البترولية في هذه الدول بنسب بلغت حوالي 88.9 في المائة و44.1 في المائة و38.1 في المائة على التوالي. بينما في المقابل ارتفعت الإيرادات البترولية في تونس بنسبة 115.7 في المائة بين العامين المذكورين.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 45.5 في المائة خلال عام 2016، مقارنة بحوالي 53.4 في المائة في عام 2015. تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة 75 في المائة في الكويت والبحرين وليبيا، وتراوحت بين 60-70 في المائة في عُمان والعراق والسعودية، بينما بلغت النسبة 44.4 في المائة و35.3 في المائة و28.6 في المائة في الإمارات والجزائر وقطر على التوالي. شكلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من اجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من اليمن والسودان ومصر وتونس، حيث بلغت هذه النسبة 10.0 في المائة في اليمن، وحوالي 5.0 في المائة في السودان ومصر، وحوالي 1.6 في المائة في تونس.

الإيرادات الضريبية

تراجعت الإيرادات الضريبية للدول العربية كمجموعة من حوالي 162.8 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 159.9 مليار دولار في عام 2016، أي بتراجع نسبته 1.7 في المائة. إلا انها ارتفعت بصورة طفيفة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت النسبة 6.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة 6.7 في المائة في عام 2015.

بالنسبة لتطورات البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2016، فقد انخفضت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 2.2 في المائة لتصل إلى نحو 61.6 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة بحوالي 63 مليار دولار في عام 2015.

شكلت الضرائب على الدخل والأرباح حوالي 38.5 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2016. كما سجلت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية تراجعاً بحوالي 3.8 في المائة، من حوالي 25 مليار دولار في عام 2015 لتصل إلى حوالي 24.1 مليار دولار في عام 2016، لتمثل ما نسبته 15.1 في المائة من الإيرادات الضريبية. وبالنسبة لحصيلة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك، فلم تسجل تغيراً ملحوظاً خلال عام 2016 إذ بقيت على مستواها لعام 2015 البالغ نحو 61.3 مليار دولار، بما يمثل حوالي 38.3 في المائة من الحصيلة الاجمالية للإيرادات الضريبية، الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6)، والجدول (2).

الجدول (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
(2012 – 2016)

(مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	*2016	نسبة التغير (%) 2016
الإيرادات الضريبية وهي:	163.3	167.8	170.7	162.8	159.9	-1.7
الضرائب على الدخل والأرباح	61.7	60.6	63.8	63.0	61.6	-2.2
الضرائب على الإنتاج والاستهلاك	52.7	59.3	57.5	60.9	61.3	0.7
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	24.9	25.2	24.8	25.0	24.1	-3.8
ضرائب ورسوم أخـــرى	24.0	22.7	24.7	13.9	13.0	-6.6

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).
(*) بيانات فعلية أولية.

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفعت الإيرادات الضريبية في معظم الدول العربية بمستويات متباينة، بينما سجل عدد من الدول العربية تراجعاً في حصيلة الإيرادات الضريبية خلال عام 2016، بما يعكس بدرجة كبيرة جهود تنفيذ الإصلاحات المالية والظروف الداخلية والخارجية التي يشهدها عدد من الدول العربية وكان لها انعكاسات على أوضاع المالية العامة، إلى جانب الاهتمام الذي توليه الدول العربية النفطية بشكلٍ خاص لتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط.

في هذا السياق، شهدت معظم الدول العربية غير النفطية زيادة في إيرادات الضرائب خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 30.2 في المائة في السودان بينما بلغت النسبة حوالي 10.4 في جيبوتي. أيضاً ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسب تراوحت بين 1.8-3.3 في المائة في كلٍ من تونس، لبنان، الأردن، القُمر، موريتانيا، والمغرب. بالمقابل تراجعت الإيرادات الضريبية المُقومة بالدولار في مصر بحوالي 16.3 في المائة بين عامي 2015 و2016.

ارتفعت الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية النفطية، حيث بلغ معدل نموها 25.8 في المائة في عُمان و21.1 في المائة في قطر، بينما بلغ معدل النمو 14.2 في المائة في العراق، و12.3 في المائة في الكويت، و10.7 في المائة في الإمارات. أيضاً ارتفعت الإيرادات الضريبية في ليبيا والسعودية بنسب أقل من 10 في المائة. بينما تراجعت الإيرادات الضريبية في الجزائر بنسبة 5.6 في المائة وفي البحرين بنسبة 4.9 في المائة، بين العامين المنوه عنهما.

بذلت الدول العربية جهود حثيثة خلال عام 2016 لتنفيذ الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة وتعميق هذه الإصلاحات وتوسيع نطاقها بما يعزز الوضع المالي ويدعم الاستقرار الاقتصادي. تضمنت اتجاهات الإصلاح في جانب الإيرادات توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ومراجعة النسب الضريبية، ومعالجة المتأخرات والاعفاءات الضريبية، وادماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، واصلاح الإدارة الضريبية بتسهيل الإجراءات وتبسيطها ومكننتها، إلى جانب تعزيز أسس العدالة الضريبية. كما عملت الدول العربية النفطية على تنويع موارد الموازنة العامة لتعزيز منعة اقتصاداتها إزاء الصدمات المترتبة على تطورات أسواق النفط العالمية، حيث برز اتجاه لتطوير الأنظمة الضريبية وزيادة الرسوم الحكومية بما يساهم في تقليل الاعتماد على إيرادات النفط في الموازنة العامة. وترتب عن هذه الجهود آثار إيجابية تمثلت في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية، رغم أن جهود الإصلاح ونتائجه الإيجابية لم تظهر بالصورة الكاملة في دول عربية أخرى

بسبب تداعيات الأوضاع الداخلية التي تمر بها على التحصيل الضريبي وبالتالي موقف الموازنة الحكومية.

ففي **السودان**، على سبيل المثال، ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة خلال عام 2016، تم تنفيذ عدد من الإجراءات لزيادة الإيرادات تضمنت زيادة الرسوم على واردات بعض السلع الكمالية من 20 في المائة إلى 30 في المائة أو 40 في المائة لبعض السلع، إلى جانب العمل على تحديد الإعفاءات الضريبية والجمركية وتصنيفها تمهيداً لتقليصها وترشيدها بما يدعم حصيلة الإيرادات ويقلل من تشوهات الأسواق بسبب الامتيازات الممنوحة وضعف التنافسية، إضافةً إلى مواصلة تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني والرقم الضريبي الموحد ونظام التقدير الذاتي.

وفي **المغرب**، بُذلت جهود لمواصلة الإصلاحات الضريبية، وتم في هذا الصدد مواصلة اصلاح المنظومة الضريبية على القيمة المضافة حيث تم توحيد معدل الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على بعض السلع المستوردة ليكون 10 في المائة، وزيادة نسبة الضريبة على خدمات النقل من 14 في المائة لتصل إلى 20 في المائة بهدف زيادة الإيرادات. وفي إطار توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية، تم اعتماد أسعار نسبية للضريبة على الشركات حسب شرائح الربح، كما تم تحديد مبلغ التكاليف القابلة للخصم الذي يتم تسديده نقداً في حدود 100 ألف درهم عن كل شهر وعن كل مورد، كما تم بذل جهود لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالأداء، وتعزيز الامتثال الضريبي ومحاربة التهرب، إلى جانب مواصلة العمل على مكننة العمليات الضريبية.

وفي **عُمان**، تم تحسين الايرادات غير النفطية من خلال رفع معدلات الضريبة على الشركات والمؤسسات، والحد من الإعفاءات الضريبية، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة، وتطبيق النظام المحاسبي الآلي الجديد لاحتساب الضريبة الجمركية في كافة المنافذ، وزيادة تعرفة الكهرباء والمياه للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية، وزيادة الرسوم على عدد من الخدمات الحكومية متضمنة تعديل نسبة الرسوم على التصرفات العقارية والرسوم البلدية على الإيجارات، وتعديل رسوم تسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة، وتحصيل رسوم على أذون وبطاقات العمل.

كذلك تم في **قطر** زيادة الرسوم على الخدمات الحكومية لتعزيز مساهمة الإيرادات غير النفطية حيث تم رفع رسوم المرافق العامة ومضاعفة الغرامات عن إهدار المياه، وتشديد الرقابة المالية على عمليات الهدر المالي، وزيادة تكلفة الخدمات البريدية للمرة الأولى في ثمانية أعوام، وتعزيز أداء القطاعات غير النفطية لدعم التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على إيرادات النفط والغاز.

تشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، نسبة 80 في المائة في المغرب وتونس والسودان خلال عام 2016. أيضاً ساهمت بنسب تجاوزت 60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من لبنان، موريتانيا، الأردن، ومصر. وتقل نسبة المساهمة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، الا ان نسبة مساهمة الضرائب في الموارد المالية تتجه الى التزايد. ووصلت مساهمة الإيرادات الضريبية في اجمالي الإيرادات العامة إلى نحو 48 في المائة في الجزائر في عام 2016، كما بلغت النسبة 21.9 في المائة في قطر، وتراوحت بين 11-16 في المائة في عُمان والسعودية والإمارات. تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن

الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازناتها العامة.

بالنسبة **لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية** خلال عام 2016، فيُظهر تباين واضح من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. ففي القُمر والسودان والأردن وموريتانيا، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 77.9 في المائة، 73.1 في المائة، 67.8 في المائة، و50.6 في المائة، في هذه الدول على التوالي)، بينما تمثل الضرائب على الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في قطر وليبيا والعراق بنسب بلغت حوالي 97.6 في المائة، و91.8 في المائة، و64.0 في المائة، على التوالي. أما في البحرين والكويت، فتُمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 73.4 في المائة و55.0 في المائة، على التوالي. من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل الإمارات والسعودية ولبنان، بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركزها في مصدر واحد، الملحق (5/6).

الإنفاق العام

تراجع الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة 11.4 في المائة ليصل إلى حوالي 804.2 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بحوالي 907.6 مليار دولار في عام 2015، أي تراجع بحوالي 103.5 مليار دولار بين العامين المذكورين. أيضاً تراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 34.3 في المائة في عام 2016 مقابل 37.2 في المائة في عام 2015. فقد انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.8 في المائة ليصل إلى نحو 599.3 مليار دولار، ما يمثل نحو 74.5 في المائة من اجمالي الإنفاق العام، كما تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 13.1 في المائة ليسجل حوالي 203.8 مليار دولار، ما يمثل 25.3 في المائة من الإنفاق العام. أما صافي الإقراض الحكومي، فقد تراجع من حوالي 1.6 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 1.0 مليار دولار في عام 2016، الملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6) والجدول (3).

الجدول (3)
الانفاق العام في الدول العربية (2015 – 2016)

	الانفاق العام			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	*2015	*2016	2016	2015	*2016	*2015	*2016
الإنفاق الجاري	671.6	599.3	-10.8	74.0	74.5	27.6	25.5
الإنفاق الراسمالي	234.5	203.8	-13.1	25.8	25.3	9.6	8.7
صافي الإقراض الحكومي **	1.6	1.0	-34.5	0.2	0.1	0.1	0.04
اجمالي الإنفاق العام (1)	**907.6**	**804.2**	**-11.4**	**100.0**	**100.0**	**37.2**	**34.3**

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).
(*) بيانات فعلية أولية.
(**) يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد.
(1) يشمل إجمالي الانفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.

بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فُرادى، انخفض مستواه بدرجات متفاوتة في عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015، حيث تراجع بنسبة 68.7 في المائة في اليمن و38.7 في المائة في ليبيا، وبنسب تراوحت بين 23-30 في المائة في الجزائر ومصر وجيبوتي، كما

تراجع في الكويت بنسبة 21.8 في المائة، وسجلت تونس وموريتانيا وعُمان والسودان نسب انخفاض تراوحت بين 10-14 في المائة، بينما انخفض بنسب أقل من 10 في المائة في الكويت والسعودية. في المقابل، ارتفع الإنفاق العام بنسبة بلغت 18.8 في المائة في القُمر، وبنسبة 10.3 في المائة في لبنان، أما البحرين والعراق وقطر والأردن والمغرب والإمارات فقد سجلت نسب ارتفاع في الإنفاق العام أقل من 10 في المائة، الملحق (6/6) والشكل (3).

شكل (3): الإنفاق العام في الدول العربية (2016 – 2015)

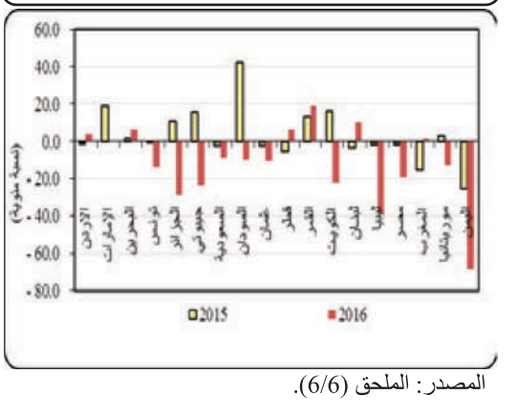

المصدر: الملحق (6/6).

الإنفاق الجاري

تراجع الإنفاق الجاري بنسبة 10.8 في المائة على مستوى الدول العربية خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015. بالنسبة للدول التي تراجع فيها الإنفاق الجاري، فقد انخفض بنسب تراوحت بين 23-27 في المائة في الجزائر ومصر والكويت وجيبوتي. أيضاً تراجع الإنفاق الجاري بنسب تراوحت بين 11-16 في المائة في كلٍ من موريتانيا وتونس. وسجلت نسبة التراجع أقل من 10 في المائة في السودان والإمارات والسعودية وقطر والمغرب. بينما سجل تراجعاً بنسبة 68.8 في المائة في اليمن وبنسبة 35.1 في المائة في ليبيا بين العامين المذكورين.

من جانب آخر، سجل عدد من الدول العربية نمواً محدوداً في الإنفاق الجاري خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015، بنسب لم تتجاوز 10 في المائة، متمثلة في لبنان والبحرين وعُمان والأردن والعراق، بينما بلغت نسبة الارتفاع في القُمر حوالي 18.9 في المائة بين العامين المنوه عنهما.

تعكس هذه التطورات جهود الدول العربية لإعادة توجيه الإنفاق العام بإطار سياساتها في مجال الإصلاح المالي، متضمناً ذلك تقليص الإنفاق الجاري عبر تخفيض الصرف على بنود الدعم واحتواء فاتورة الأجور والمرتبات وترشيد نفقات شراء السلع والخدمات، والاستفادة من الوفورات المالية المتحققة لتعزيز الاستثمار الحكومي الذي يحفز أنشطة القطاع الخاص ويدعم النمو ويوفّر الوظائف، هذا إلى جانب تعزيز النفقات الاجتماعية الموجهة لحماية الشرائح المجتمعية المستحقة. أيضاً تعكس تطورات الإنفاق الجاري قيود الموازنة المترتبة عن ضعف الموارد المالية، خصوصاً الإيرادات البترولية، كذلك الظروف التي شهدها عدد من الدول العربية وما ترتب عنها من صعوبات لتقديم الخدمات العامة ودفع أجور ورواتب موظفي الدولة.

في هذا السياق، تضمنت جهود ضبط الإنفاق الجاري في **مصر** إصدار قانون الخدمة المدنية في شهر أغسطس 2016 متضمناً ذلك تعديل المواد الخاصة بالعلاوات الدورية وكيفية تطبيق منظومة الأجور وما يتعلق بالتقاعد والتأمينات. كذلك تضمنت جهود ضبط الإنفاق تحرير أسعار المواد البترولية من خلال زيادة الأسعار بنحو 32 في المائة خلال العام المذكور مع مواصلة العمل على استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط شاملةً تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف تحقيق استهداف أفضل لمستحقي الدعم، وتطوير منظومة العقود والمشتريات الحكومية من خلال تطبيق الإصلاحات الواردة بتعديلات قانون المناقصات والمزايدات لتحقيق أفضل استخدام لموارد الدولة. أيضاً تم العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية متضمنة برامج الدعم النقدي والغذائي وبرامج تطوير رأس المال البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم. هذا بالتوازي مع جهود رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة، وتشمل نظم ميكنة العمليات الحكومية، وتطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف،

وفض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة، ورفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية، والتحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.

وفي **الأردن**، شملت الإجراءات الاستمرار في ضبط التعيينات مع الأخذ بالاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، وضبط دعم الخبز مع تعزيز آليات الرقابة من أجل ايصال الدعم إلى مستحقيه، وضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية لاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء إلى جانب تخفيض بند الإيجارات، والاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث وتنفيذ مشروع تتبّع وإدارة المركبات الحكومية، إلى جانب رصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية وزيادة مخصصات دعم الجامعات الرسمية والاستمرار برصد المخصصات لدعم البلديات والمعونات النقدية المقدمة للأسر المحتاجة.

تضمنت أهم الإجراءات المنفذة في **السودان** لتقليص الإنفاق الجاري وتخفيف الضغط على الموازنة العامة مواصلة تنفيذ سياسة إزالة الدعم والتحرير التدريجي لأسعار المنتجات البترولية، حيث تم رفع الدعم كلياً للبنزين وجزئياً للجازولين، فقد ارتفع سعر جالون البنزين بنسبة 29 في المائة من 21 جنيه للجالون إلى 27 جنيه للجالون، بينما ارتفع سعر جالون الجازولين بنسبة 32 في المائة من 14 جنيه إلى 18.5 جنيه. تم كذلك مراجعة أسعار الكهرباء بما يعكس الكلفة الفعلية ورفع الدعم كلياً عن منتجات غاز الطائرات وغاز الطبخ وزيت الوقود المستخدم في محطات توليد الكهرباء، إلى جانب رفع الدعم عن الدواء مع الاستمرار في برامج دعم الأدوية المنقذة للحياة. وواصلت الحكومة تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي حيث ارتفع عدد الأسر التي تستفيد من الدعم النقدي المباشر إلى 600 ألف أسرة مقارنة بنحو 500 ألف أسرة في عام 2015، وزيادة المنحة النقدية إلى 150 جنيه شهرياً مقارنة ب 100 جنيه شهرياً في عام 2015. أيضاً تضمنت مشاريع الدعم الاجتماعي كفالة 2.5 مليون طالب واستمرار العلاج المجاني والتوسع في مظلة التأمين الصحي.

أما في **السعودية**، فقد شملت إجراءات ترشيد الإنفاق الجاري خلال عام 2016 مراجعة وتقييم الدعم الحكومي متضمناً ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها حيث كانت أكبر زيادة في أسعار الوقود بنسبة 133 في المائة للإيثان، و79 في المائة للديزل المستخدم في قطاع النقل، و67 في المائة لكل من الغاز الطبيعي والبنزين الأقل جودة، كما زادت أسعار الكهرباء والمياه بنسبة 60 في المائة للشرائح العليا من الاستهلاك المنزلي وبنسب متفاوتة للاستخدامات التجارية والصناعية، وتم تخفيض فاتورة الأجور إلى أقل من 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق تقليص زيادات الأجور في القطاع العام، وبذلت جهود لرفع كفاءة الإنفاق التشغيلي بما يتضمن ترشيد نفقات الأجهزة الحكومية وتوظيف الاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية وتطوير وتفعيل آليات الرقابة.

الإنفاق الرأسمالي

تراجع الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية كمجموعة بنسبة 13.4 في المائة خلال عام 2016. وتباين أداء الدول العربية حيث تراجع بنسبة 70.9 في المائة في ليبيا وبنسبة 63.3 في المائة في اليمن، خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015. كما انخفض في الجزائر والسودان وعُمان وجيبوتي بنسب تراوحت بين 20-33 في المائة. وبلغت نسب الانخفاض 18.2 في المائة و14.0 في المائة و10.9 في المائة في كل من السعودية ومصر وتونس. أما في موريتانيا والمغرب والأردن، فقد سجلت نسبة التراجع أقل من 10 في المائة.

بالمقابل، زاد الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 20-30 في المائة في العراق والإمارات وقطر ولبنان. وبلغت نسبة الزيادة حوالي 18.7 في الإنفاق الرأسمالي بحوالي 8.0 في المائة في عام 2016 مقارنة بعام 2015.

بشكلٍ عام، تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي عدة عوامل منها أولويات الصرف الجاري وتوفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية، والذي جاء في بعض الدول على حساب الإنفاق الرأسمالي مما أدى إلى تقليص مستوياته. أيضاً أدى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تراجع الإيرادات البترولية وتقليص حيز السياسة المالية مما دفع عدد من الدول إلى تخفيض وتيرة الصرف على المشاريع ومراجعة المشاريع القائمة بإطار الإجراءات المتخذة لضبط الانفاق الحكومي وترشيده. كذلك تأثرت المشاريع الحكومية بتقلبات موارد المنح الخارجية في الدول التي تعتمد موازنة النفقات الرأسمالية فيها على الموارد الخارجية. هذا إلى جانب تداعيات الظروف الأمنية على الأوضاع المالية وعلى استمرارية المشاريع والأشغال العامة في عدد من الدول العربية.

بالمقابل، عمل عدد من الدول العربية النفطية على الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي بالاستمرار في تنفيذ وتكملة المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات، مع تمويل النفقات الرأسمالية من خلال الفوائض والأرصدة التي تراكمت إبان فترة ارتفاع أسعار النفط.

التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري

مثّل الإنفاق الجاري حوالي 74.5 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2016 مقارنة بحوالي 74 في المائة في عام 2015. بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة المخصصة للخدمات الاجتماعية حوالي 41.5 بالمائة في عام 2016، تليها نفقات الخدمات العامة بحوالي 25.9 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بحوالي 19.9 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 8.8 في المائة. شهدت نسبة الخدمات الاجتماعية إلى إجمالي النفقات الجارية ارتفاعاً خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015، مقابل تراجع لنسب نفقات الخدمات العامة ونفقات الأمن والدفاع والشؤون الاقتصادية، الملحقين (8/6) و(9/6).

بالنسبة للدول العربية فُرادى المتوفر عنها بيانات للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري، تظهر أنماط مختلفة فيما يتعلق بوجهة صرف النفقات الجارية. فقد سجلت مصر وتونس نسب مرتفعة لنفقات الخدمات الاجتماعية خلال عام 2016، حيث بلغت هذه النسب 54.0 في المائة و52.0 في المائة على التوالي. في العراق، تركزت النفقات الجارية في الأمن والدفاع بنسبة 43.5 في المائة، وكذلك في الخدمات العامة بنسبة بلغت حوالي 41.9 في المائة من اجمالي الإنفاق العام. وتركز الإنفاق الجاري في الأردن في الخدمات الاجتماعية بنسبة 43.0 في المائة، وفي الأمن والدفاع بنسبة 26.0 في المائة.

الوضع الكلي للموازنات العامة

ترتّب عن التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات تسجيل الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بحوالي 234.5مليار دولار في عام 2016، مقارنة بعجز بلغ حوالي 213.9 مليار دولار في عام 2015. بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 10 في المائة في عام 2016 لمجموعة الدول العربية، مقابل عجز بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 8.8 في المائة في عام 2015، الملحق (10/6) والجدول رقم (4).

جدول (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2016 – 2012)

(مليون دولار امريكي)

	2012	2013	2014	2015	2016*
الدول العربية	139,917	67,188	53,413	-213,873	-234,472
% من الناتج المحلي الاجمالي	**5.3**	**2.5**	**1.9**	**-8.8**	**-10.0**
الدول العربية النفطية	182,240	118,989	100,759	-185,961	-191,328
% من الناتج المحلي الاجمالي	**8.5**	**5.4**	**4.6**	**-10.0**	**-10.4**
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	-42,323	-51,801	-47,346	-27,911	-43,144
% من الناتج المحلي الاجمالي	**-8.4**	**-9.8**	**-8.5**	**-4.9**	**-8.5**

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).
(*) بيانات فعلية أولية.

بالنسبة للمجموعات الفرعية، استمرت الموازنة العامة في الدول العربية النفطية في تسجيل عجز بلغ حوالي 191.3 مليار دولار في عام 2016 ما نسبته حوالي 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول

مجتمعةً، مقارنة بعجز بلغ حوالي 186 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. سجلت كل الدول العربية النفطية عجزاً في موازناتها العامة في عام 2016، حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي 84.1 في المائة في ليبيا، وتراوحت بين 10-20 في المائة في كلٍ من عُمان والبحرين والكويت والجزائر والسعودية واليمن. أيضاً سجلت الموازنة العامة عجزاً بأقل من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في قطر والعراق والإمارات خلال العام المذكور، الملحق (10/6) والشكل (4).

سجلت الموازنة العامة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة عجزاً في حدود 43.1 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل نسبة 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ 27.9 مليار دولار في عام 2015، ما نسبته 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. شهدت الموازنة العامة عجزاً في كل الدول المكونة لهذه المجموعة (باستثناء جيبوتي)، حيث سجلت مصر ضمن هذه المجموعة أعلى نسبة عجز للناتج المحلي الإجمالي بلغت 11.9 في المائة، تليها لبنان بنسبة 9.7 في المائة، وبلغت نسبة العجز 5.8 في المائة في القُمر، و4 في المائة في المغرب، و3.4 في المائة في الأردن، و1.7 في المائة في تونس، و1.6 في المائة في السودان، و0.6 في المائة في موريتانيا، بينما سجلت جيبوتي فائضاً في حدود 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (4): نسبة الفائض/ العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2016 – 2015)

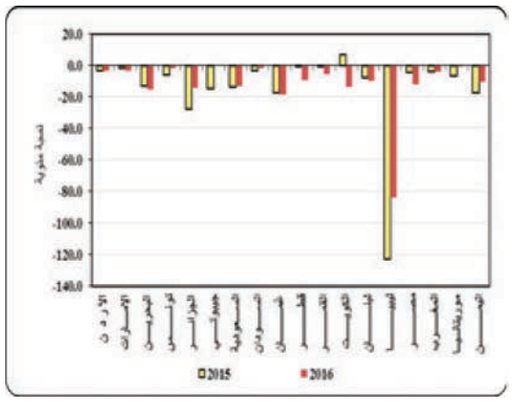

المصدر: الملحق (10/6).

بالنسبة **لتمويل عجز الموازنة العامة**، تعتمد الدول العربية على مصادر متباينة لتمويل العجز المالي، حيث يتجه بعضها نحو مصادر التمويل المحلية من خلال أدوات الدين في شكل سندات وصكوك وأذونات خزينة، وبدرجة أقل من خلال القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية، بينما يعتمد عدد آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي. ففي المغرب، على سبيل المثال، بلغت نسبة تمويل العجز من المصادر الداخلية حوالي 96 في المائة خلال عام 2016، بينما في المقابل، بلغت نسبة التمويل الخارجي حوالي 97 في المائة في تونس و72 في المائة في موريتانيا.

يؤثر نمط تمويل عجز الموازنة على الاقتصاد وتتباين تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي. فعلى الرغم من أن التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يُقلّص من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع نقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي، وبالتالي يساهم في تخفيض التضخم ويدعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تمويل الموازنة من خلال القطاع المصرفي قد يؤدي إلى مزاحمة مالية للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلاً من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحدّ من قدرة القطاع في إنشاء وتوسيع أعماله ونشاطاته، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. أيضاً اللجوء إلى التمويل الخارجي يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة. وبشكلٍ عام

تواجه الدول العربية حاجة لتعزيز الوضع المالي بتخفيض عجز الموازنة العامة ومستوى الدين العام ووضعه في مستويات قابلة للاستدامة، من خلال تطبيق وسائل فعّالة لزيادة حصيلة الإيرادات المالية وتنويعها وضبط النفقات الحكومية وتوجيهها لتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية، من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض معدلات الفقر.

وقد أتجه عدد من الدول العربية النفطية إلى أسواق الدين المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة بعد أن كانت موازناتها تسجل فوائض قبل تراجع أسعار النفط في عام 2014 وما ترتب عنه من انخفاض في الإيرادات البترولية. كذلك تعتمد الدول العربية النفطية بدرجات متباينة على تمويل العجز من خلال السحب من الأرصدة والاحتياطيات المالية المتوفرة لديها، أخذاً في الاعتبار الموازنة بين كلفة الإقتراض والالتزامات المتضمنة فيه وكلفة تراجع الاحتياطيات والأرصدة، التي تمثل حقوق الأجيال المستقبلية.

ففي السعودية تم تمويل عجز الموازنة خلال عام 2016 من خلال الإقتراض من الأسواق المحلية والخارجية، حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض 56 مليار دولار ما نسبته 12.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، وتم تمويل باقي العجز (حوالي 28 مليار دولار) بالسحب من الاحتياطي العام للدولة.

وقامت عُمان بطرح سندات سيادية دولية بقيمة 4 مليار دولار، إلى جانب قروض تجارية مُجمّعة بمبلغ 5 مليار دولار، كما تم إصدار صكوك اسلامية بمبلغ نصف مليار دولار. وشكّل الاقتراض من مؤسسات التمويل الأجنبية والمحلية وإصدار الصكوك وسندات التنمية وأذونات الخزينة نسبة 72 في المائة من التمويل اللازم لتغطية عجز الموازنة البالغ حوالي 12.7 مليار دولار خلال عام 2016، وتم تغطية المتبقي من العجز خلال السحب من الاحتياطيات.

أيضاً قامت قطر بإصدار سندات سيادية بقيمة 9 مليار دولار والإمارات بإصدار سندات بقيمة 5 مليار دولار، بينما بلغت إصدارات البحرين من السندات السيادية 2.6 مليار دولار خلال عام 2016. وتعمل الكويت على تطوير التشريعات والأُطر التنظيمية بما يمكن من خلق إدارة فاعلة للدين الحكومي، حيث تم انشاء لجنة إدارة الدين العام بموجب القرار الوزاري رقم 9 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 24 فبراير 2016، وأنيط بها تنفيذ المهام المتعلقة بإدارة الدين العام بالتنسيق مع الجهات المعنية، متضمناً ذلك إعادة تقدير الإيرادات النفطية واقتراح خطط الاقتراض من المصادر المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفرة بيانات بشأنها بحوالي 7.5 في المائة ليصل إلى حوالي 678.4 مليار دولار في عام 2016، مقارنة بحوالي 631.3 مليار دولار في عام 2015. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 67.4 في المائة في عام 2016 مقارنة بحوالي 58.8 في المائة في عام 2015[7]. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 5.2 في المائة ليصل إلى حوالي 446 مليار دولار في عام 2016، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت حوالي 12.2 في المائة ليصل إلى حوالي 232.3 مليار دولار خلال العام المذكور، الملحق (11/6) والجدول (5).

[7] يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

الجدول (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
(2016 – 2015)

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الاجمالي		الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الأردن	21,842	22,277	13,226	14,506	35,069	36,782	93.3	95.0
البحرين	9,336	9,579	…	…	9,336	9,579	30.0	30.1
تونس	10,101	9,370	28,349	29,204	38,450	38,574	89.1	91.7
الجزائر	…	…	2,046	3,849	2,046	3,849	1.2	2.5
جيبوتي	…	…	1,217	1,621	1,217	1,621	71.7	88.8
السودان	9,500	10,956	43,884	45,396	53,384	56,352	55.0	48.5
عُمان	…	…	3,299	4,020	3,299	4,020	4.7	6.1
القمر	…	…	133	140	133	140	19.4	19.8
الكويت	5,233	10,672	…	…	5,233	10,672	4.6	9.6
لبنان	43,218	46,785	26,775	27,795	69,993	74,580	141.6	147.0
مصر	263,535	259,366	47,792	67,323	311,327	326,689	93.6	121.8
المغرب	49,985	54,743	30,385	30,940	80,370	85,683	79.4	82.7
موريتانيا	765	776	3,132	2,300	3,897	3,076	81.3	65.3
اليمن	10,618	10,618	6,885	5,241	17,503	15,859	72.8	104.3
المجموع	**424,134**	**446,099**	**207,122**	**232,334**	**631,256**	**678,433**	**58.8**	**67.4**

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).
(*) بيانات فعلية اولية.

بالنسبة للدول العربية فرادى، ارتفع إجمالي الدين العام (بالقيمة المطلقة) خلال عام 2016 في الكويت بنسبة 103.9 في المائة، وفي الجزائر بنسبة بلغت حوالي 88.1 في المائة مع ملاحظة صغر حجم الدين والذي بلغ حوالي 10.8 مليار دولار و3.9 مليار دولار في الدولتين على الترتيب خلال العام المذكور، كما ارتفع في جيبوتي بنسبة 33.2 في المائة، وفي عُمان بنسبة 21.9 في المائة، وفي المغرب بنسبة بلغت 6.6 في المائة. أيضاً ارتفع في لبنان والكويت والسودان والقُمر والأردن والبحرين ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 0.3-6.6 في المائة. بالمقابل، انخفض إجمالي الدين العام في موريتانيا بنسبة 21.1 في المائة.

بالنسبة لإجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجل ارتفاعاً في مصر بلغ 28.2 نقطة مئوية ليسجل 121.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. كذلك ارتفع بحوالي 3.3 و5.4 نقطة مئوية في كلاً من المغرب ولبنان ليصل إلى حوالي 82.7 و147.0 في المائة للدولتين على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي. تراوحت الزيادة بما بين 0.1-3.2 نقطة مئوية في كلٍ من الأردن وتونس والجزائر وعُمان والكويت والقُمر والبحرين. في المقابل، تراجع الدين العام بحوالي 17.1 نقطة مئوية في جيبوتي، و16 نقطة مئوية في موريتانيا، و6.1 نقطة مئوية في السودان، بين عامي 2015 و2016، الشكل (5).

الشكل (5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*
(2016 – 2015)

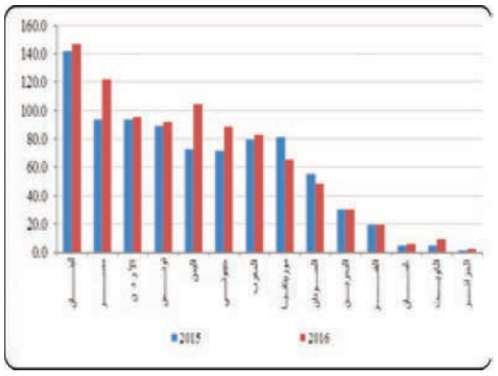

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).
(*) بيانات أولية.

سجلت المديونية العامة مستويات مرتفعة في عدد من الدول العربية (لبنان، مصر، الأردن، تونس، المغرب، موريتانيا)، حيث تراوحت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 65.3-147 في المائة خلال عام 2016، ما يعكس عبء المديونية على الاقتصاد والموارد المتاحة. ويختلف هيكل المديونية العامة بين هذه الدول حيث تمثل المديونية الداخلية نسبة مرتفعة في إجمالي الدين العام في كلٍ من لبنان ومصر والأردن والمغرب، بنسب تراوحت بين 60-83 في المائة من إجمالي الدين العام خلال عام 2016.

في المقابل تمثل المديونية الخارجية نسبة مرتفعة في الدين العام في تونس وموريتانيا، حيث بلغت هذه النسبة 76 في المائة و75 في المائة، على التوالي. يعكس هيكل المديونية مدى تطور أسواق وأدوات الدين الداخلي وقدرتها على تمويل العجز المالي، والاعتبارات الخاصة بمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في مصادر التمويل الداخلية، والقدرة على الاستدانة والوصول إلى مصادر التمويل والأسواق المالية الخارجية، وكذلك مدى الضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي وسعر الصرف لتلبية التزامات الدين بالعملات الأجنبية.